ترميز التخصص: (مثال A.L. F1.S1.01)

ترميزات المهن المتاحة لهدا التخصص :(مثال B 1406, C 1202, I 2205, O1301)

البطاقة التعريفية بالتخصص : (مثال الآلية)

المستوى :دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

الاختصاص: القانون الجنائي للأعمال

1- مكان التكوين

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

مرجع قرار التأهيل: رقم 962 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة باتنة 1،
- مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون.
- التراث والتاريخ، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي.

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

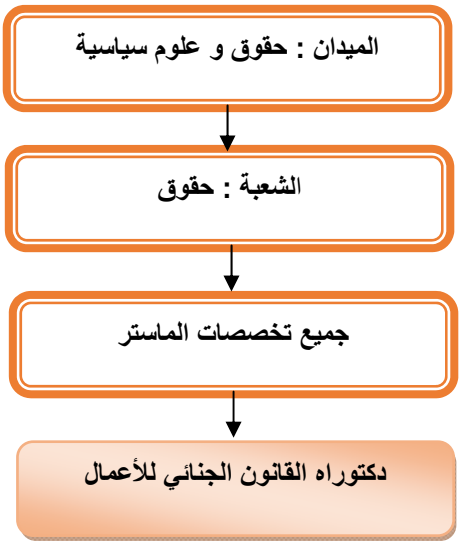

4- مضمون التكوين وسياقاته:

يعتمد مشروع التكوين في تخصص القانون الجنائي للأعمال على برنامج تكويني أكاديمي دقيق و متخصص يقوم على هدف تعميق المعارف القانونية و الجنائية للأعمال و كل ما يرتبط بذلك من مهارات يمكن أن يكتسبها الطالب الباحث في هذا المجال.من ناحية التكوين الأكاديمي يشتمل التخصص على برنامج لمجموعة من المواد تدخل في صميم المعارف و مهارات قانون الجنائي للأعمال في مختلف مراحل التكوين.

السداسي الأول:

- الدروس الإجبارية لتعزيز المعارف.(قانون الجنائي للأعمال)
- تعميق المعارف في مادة القواعد الموضوعية للقانون الجنائي للأعمال و دورها في تكريس الحوكمة المالية و الاقتصادية (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

السداسي الثاني:

- تعميق المعارف في مجال ضوابط التكامل بين القواعد الإجرائية الخاصة بالقانون الجنائي للأعمال و حريات الأفراد (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

5- هداف التكوين:

يهدف عرض التكوين في الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الجنائي للأعمال إلى يهدف إلى تعميق الدراسات والمفاهيم المرتبطة بهذا الفرع من القانون خاصة وأنه يرتبط بالعديد من المجالات الاقتصادية والمالية. ومواكبة توجهات السياسة الجنائية الجزائرية بهذا الخصوص لاسيما وأنها تتميز عن غيرها من الجرائم العادية الخاضعة للقانون الجنائي العام، وبروز قواعد جديدة غير مألوفة في الأحكام التقليدية للقانون الجنائي ، مما يعطي التخصص مفهوما متجددا يساير التطورات الحاصلة في العالم.

فهو قانون جديد، لا يقتصر على الجرائم الكلاسيكية المعروفة في القانون الجنائي العام و المسماة بجرائم الأموال بل إن نطاقها اتسع ليشمل جرائم الأعمال بالمفهوم الحديث له، حيث أن هذه الجرائم تتصل بشكل مباشر بالحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية و هي الانتاج، التوزيع، الاستهلاك، فمن خلال التكوين في التخصص المطلوب يمكن إعطاء دفع للعلاقات الاقتصادية والمالية وهذا بتخصيص البحث في مجالات القانون المطلوبة، وتمكين الطالب من اكتشاف دور القانون الجنائي في توفير الحماية للقواعد التي تقوم عليها المعاملات المالية والاقتصادية باعتبارها الأساس الذي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ، والانفتاح العلمي و المعرفي على الحقول المعرفية الجديدة ذات القيمة العلمية في الحياة المهنية في بعديها الوطني و الدولي، واكتساب المهارات في مجالات مواد القانون الجنائي للأعمال ، من خلال الاستفادة من التكوين النظري و العملي الملقن خلال مرحلة الماستر تخصص قانون جنائي أو بيئي أو قانون الأعمال.

كما يتسم هذا التكوين بتوجه واضح نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصصات على التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالإطار القانوني، السياسي، و التقني، والاقتصادي، والأهم من ذلك فهم التفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الداخلي والدولي ، ولذلك يفترض أن يساعد عرض التكوين على شغل مراكز في قطاعات نشاط متعددة عمومية وخاصة ، بدء بالوظيفة العامة: بصفة موظفين، مستشارين،...الخ

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

برنامج التكوين في الدكتوراه سيمكن من مرافقة مشروع البحث سواء للأغراض الأكاديمية أو الأهداف التشغيلية. أثناء بحث الدكتوراه، سيقوم طالب الدكتوراه بتطوير قدراته على التحليل، النقد، واقتراح الحلول الممكنة بكل موضوعية. في نهاية مشروع الدكتوراه، يكون طالب الدكتوراه متمتعا بقدرات أكاديمية وعلمية رفيعة المستوى تؤهله لعرض أفكاره ومناقشة آرائه والدفاع عنها أمام لجنة مناقشة مؤلفة من خبراء في مجال تخصصه.

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- على المستوى المحلي يعتمد البرنامج على الإمكانيات البشرية و المادية للكلية و الجامعة.
- الإمكانية توظيف و الاستعانة بإمكانيات المؤسسات القضائية المحلية و الوطنية لضمان التكوين التطبيقي الميداني للطلبة.